افهموها!

علاء عادل حنش

المجلس الانتقالي الجنوبي جاء من وسط شعب الجنوب، ومن رحم المعاناة، والتضحيات، والنضال، ولن يكون إلا مع الشعب الجنوبي الأبي، وهمومه، ومعاناته.

من المؤكد أنه سيكون للمجلس الانتقالي الجنوبي موقف صارم، وقرار حازم، ومهما كانت عواقبه الوخيمة، فالانتقالي هو الشعب، والشعب هو الانتقالي.

صحيح هناك أمور عويصة، و مؤامرات خبيثة لا يعلم عن تفاصيله أبناء الشعب الجنوبي، لكن ذلك لا يعني الصمت، فالأيام والسنوات القادمة ستظهران كل تلك الأمور، وسيعلم الجنوبيين لماذا تأنى المجلس في اتخاذ بعض القرارات، وماذا كانت عواقبها وسط مؤامرات محلية ودولية هدفها إخضاع المجلس الانتقالي لتسويات لا تلبي تطلعات شعب الجنوب، وتضحيات أبنائه.

لكن، ما يجب أن ندركه جميعًا أن الانتقالي الجنوبي لم يأتي إلا من أجل شعبه، وقضيته، وأرضه فقط، وهو سفينتنا الوحيدة للوصول إلى بر الأمان، واستعادة دولتنا الجنوبية المستقلة كاملة السيادة على حدود ما قبل ٢١ مايو / أيار ١٩٩٠م.

اصطناع عدم الإدراك

نصر هرهره

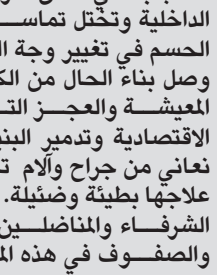

أخاطب هنا النخب السياسية والإعلاميين فقط حول سياسة اصطناع عدم إدراك الحقيقة أو الواقع الذي يعيشه الجنوب اليوم واقع تنازع الصلاحيات والتخلي عن المسؤوليات وهو نهج غير أخلاقي ، لأن الصلاحيات تفوض لكن لا تفويض في المسؤوليات ومن يتخلى عن صلاحياته لا يعني ذلك تخلي عن مسؤولياته بل تظل المسؤولية في رقبة المسؤول الأساسي عن الخدمات أو الأمن أو الاقتصاد ، فالمؤامرات والعراقيل ونزع الصلاحيات بأي شكل من الأشكال لا تخلي مسؤولية المسؤول الأساسي بل تضيف إليه أعباء تذليل تلك الصعاب، فواقع الجنوب اليوم تتحمل مسؤولية كل ما جرى ويجري فيه من تدهور الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا والتي تدعي الشرعية بما في ذلك الخدمية والاقتصادية والأمنية ولا يوجد ما يبرر لها التنصل عن هذه المسؤولية، وهي مسؤولة عن خلق العلاقة مع القوى السياسية والاجتماعية والمؤسسية الفاعلة لما يسهل تأديتها لمهامها ومسؤوليتها أما عجزها عن خلق تلك البيئة يعني فشلها في تأدية مسؤولياتها.

وفي مثل هذه الظروف عليها ان تقيم عملها وتنتهج سياسة توزيع الصلاحيات والتوافق مع القوى المؤثرة على ايجاد المعالجات بمسؤولية لا ان تتمسك بقوى سياسية او نهج سياسي معين وهو المعرقل لعملها لأنها تظل هي المسؤولة عن مجمل الاوضاع وازاء هذا الوضع وهذه الحالة المأساوية لا اظن ان المجلس الانتقالي سينتظر طويلا حتى تقوم الحكومة بمسؤولياتها هذا اذا ارادت ، ولكن بما لا يجعله في مواجهة مع المجتمع الاقليمي والدولي، هذه المواجهة التي يتجنبها المجلس الانتقالي حتى لا تزيد من معاناة شعبنا او تفقده انتصاراته على طريق استعادة دولته وهو ما يتجاهل الكثيرين عندما يتساءلون لماذا لم يقوم الانتقالي بالسيطرة الادارية والمالية والاقتصادية ، او يصطنعوا عدم الادراك لهذه الحقيقة ، اجراءات عقلانية لن يتراجع عنها ، يفرضها عليه طبيعة التفويض الشعبي ومسؤولياته تجاه شعبه.

فالأيام القادمة كفيلة بكشف ما هي تلك الإجراءات ومدى نجاعتها، نتمنى لشعبنا الخير والتقدم ولمجلسنا الانتقالي النجاح والتوفيق.

الوطنية في زمن قل فيه الوطنيون الحقيقيون

فتحي البكيري الردفاني

الوطنية التي يحملها كل شعوب العالم لوطنهم نابع عن حب فطري وغريزة تولد مع الشخص في مراحل الحياة التي يعيشها.

فالوطنية أصبحت اليوم خليط بين الوطنيون الحقيقيون والوطنيون المزيفون التي تغيرت في سلوك بعض الوطنيون مع تغير الأحداث فأصبح لدي البعض وليس الكل اختلاط في الأمر عليهم فلم نعد نعلم من يحمي الوطن ومن يهدده أي من هم الوطنيون الحقيقيون ومن هم من يزيفون الوطنية الحقيقة فأصبحنا أمام واقع ندركه في بعض سلوك القيادة التي كانت في صفوف الشعب حتى وصلت إلى السلطة ومركز القرار بفضل الوطنيون المخلصون فأصبحت عندهم الوطنية اغتصاب ونهب حتى توقفوا حين امتلأت جعبتهم.

ووجدوا طريقة للاسترزاق والتسول وأصبحوا حاجز دفاع وغطاء للتستر على الفضائح والمصالح والمفاسد وجشع السلطة والمال وخيانة الوطنية يعتقدون أنفسهم بأنهم رمز وتمثال يجسد الكفاح والنضال بينما يحملون نوايا مبيتة بخيانة الوطن وقبولهم تعويض مقابل نضالهم، وهذا يعد إحدى الأسباب التي تخلق شرخ كبير في الجبهة الداخلية وتختل تماسكها وتأخر وتمييع الحسم في تغيير وجة النظام وشكلة حتى وصل بناء الحال من الكدح والفقر وسواء المعيشة والعجز التام في الإصلاحات الاقتصادية وتدمير البنية التحتية أصبحنا نعاني من جراح وآلام تكاد بوادر الامل في علاجها بطيئة وضئيلة. فعلى كل الوطنيين الشرفاء والمناضلين أن يلموا الشمل والصفوف في هذه المرحلة التي تشهد مؤامرات وعملا وتيارات سياسية أخرى تهدف إلى سرقة أحلامنا الثورية والنضالية وإفشالها.

فلنشد من عزيمتنا ونصنع المستحيل ونهب أنفسنا وكل ما نملكه في سبيل الوطن فكلما اشتدت وضاقت فستفرج بولادة فجر جديد إن شا الله.

فتحية للوطنيين المخلصين الذين كان نضالهم دائما منبعث من الفقر والمعاناة والظلم والوعي والأخلاق فنقشت ورسمت وتربت في قلوبهم الوطنية كشجرة طيبه لا تنمو إلا في تربة التضحيات.

ولا ننسى ما نحمله على رقابنا وأنفسنا للشهداء والجرحى التي سقت بالعروق دمائهم الطاهرة من أجل هذه التربة الغالية من أجل وطن نرى عيون سهولة و جبالة وربيع أشجاره وما ما نحمله من حب فطري يولد معانا.

فيجب علينا إذا كنا مدافعين فاشلين فالأفضل أن نغير دفاعنا لا أن نغير القضية لأنه قد نختلف مع النظام لكن لا نختلف مع الوطن.

البنك المركزي عدن وسيلة عقابية أخرى

أحمد عمر حسين

رغم صدور قرار رئاسي يقضي بتحرير المشتقات النفطية، إلا أن هذا القرار أصبح سلاحا ضد شركة النفط لأن شركة النفط هي قطاع عام حكومي ،وليست مثل التاجر الخاص، والذي يستطيع أن يفتح اعتمادات خارجية بالعملة الصعبة لتسهيل استيراده للمشتقات . وشركة النفط كقطاع حكومي لا بد وأن يكون فتح الاعتماد والضمان البنكي من خلال البنك المركزي فقط.

ولكن البنك المركزي يرفض التعاون والتجاوب مع شركة النفط الوطنية بفتح ضمان بنكي ولديها مليارات من الريالات مودعة في البنك المركزي وفي البنك الأهلي .

شركة النفط تريد أن تخفف على المواطنين من تقلب الأسعار للمشتقات وتريد كسر الاحتكار كما قضى القرار الرئاسي، رفض البنك المركزي فتح ضمان بنكي للشركة يقف حجر عثرة أمام حرية تجارة المشتقات من خلال رفضه لفتح الضمان البنكي والمصارفة معها .

إن القرار الرئاسي كان ظاهره حرية التجارة فيما جوهره وباطنه عرقلة شركة النفط من القيام بالاستيراد خاصة بعد توقيف المصفاة ولا يمكنها التعامل مع الشركات العالمية للاستيراد إلا من خلال ضمان بنكي من البنك المركزي نفسه، فهو بنك حكومي وليس عائلي أو ملك لمحافظ البنك أو نائبه.

إن الشركة كما علمت من قيادتها ممثلة بالدكتور صالح الجريري ونائبه الاستاذ فضل منصور، على استعداد لاستيراد المشتقات النفطية ومن شركات عالمية وبأسعار مناسبة وعلى استعداد كامل لتلبية طلب السوق المحلي ودون منغصات، وخاصة بعد ان تم الايقاف المتعمد لتكرير النفط الخام بشركة مصافي عدن .

وكان من المفروض من البنك المركزي إن يقوم بتسهيل عملية الاستيراد من قبل شركة النفط، ولا يليق به كمرفق سيادي وحكومي ملك للشعب والدولة إن يعرقل عمل الشركة وحقها في المنافسة وخدمة الشعب ومن اموالها المودعة لدى البنكين (المركزي والاهلي) وهي عشرات المليارات من الريالات ولكن البنك يغل يديها من خلال عدم التجاوب معها بفتح الضمان البنكي والمصارفة، وهذا التصرف ليس له تفسير سوى تعذيب الشعب وتقديم خدمة لهوامير الاستيراد في هذا السوق والذي تشوبه عمليات فساد وربما تبييض أموال.

هذا العمل هو في الحقيقة محاربة للشعب وليس للشركة الناجحة والوحيدة التي صمدت ولازالت تصارع هوامير قصقصة وخصخصة الشركات الناجحة بالباطل والطرق الملتوية .

نتمنى من الأستاذ محافظ عدن أحمد حامد لملس أن يبذل جهدا مع نائب محافظ البنك المركزي ومع رئيس الحكومة وذلك لتسهيل وتيسير عملية قيام شركة النفط باستعادة ريادتها في استيراد المشتقات النفطية. وكذلك بذل الجهود للتسريع بعودة عمل مصفاة تكرير النفط الخام ،إسوة بمصفاة مارب وفي ذلك حل لكثير من الازمات مثل ازمة خدمة الكهرباء وتوفير المشتقات بأسعار زهيدة والعمل على دعم حكومي لشركة النفط لشراء جزء من النفط الخام من الانتاج المحلي وبنفس سعر البيع العالمي.

إن عودة الاستقرار التمويني في المشتقات وتوفيرها بأسعار مناسبة للشعب حاليا هو مطلب كل وطني غيور ونتمنى من إدارة البنك المركزي أن تعيد النظر بتصرفها والذي يسهم في تعذيب الشعب وذلك من خلال رفض فتح الضمان البنكي للشركة بالعملة الصعبة .

من يرفض فتح ضمان بنكي لكي تستطيع شركة النفط التخاطب والتفاهم مع مصدري المشتقات مباشرة ، هو في الحقيقة عدو للشعب ويجب أن يعرف الشعب من هو عدوه الحقيقي والذي يكبل أيدي شركة النفط ويحرم الناس من رواتبها أيضا.